الأنباء
الاثنين 24 اغسطس 2015

سلام: إما جلسة منتجة الخميس أو لا لزوم للحكومة

«طلعت ريحتكم» يطالب بإسقاط الحكومة والبرلمان: للصبر حدود

بيروت ـ عمر حبنجر

أطلق رئيس الحكومة اللبنانية صرخة عالية بوجه القوى السياسية المعطلة للدولة في لبنان، مناشدا اياها الاستماع الى المتظاهرين الذين خرجوا أمس الأول تحت شعار «طلعت ريحتكم» وطالبها بالاستماع اليهم، ولوح من خلال مؤتمر صحافي عقده في السراي الحكومي، بالاستقالة التي يحاول البعض دفعه إليها، ومؤكدا ان جلسة مجلس الوزراء المقررة الخميس المقبل، والتي بسببها اشتعلت التظاهرات ستكون منتجة، وإلا لن يكون بعدها لزوم لمجلس الوزراء. «فللصبر حدود، ولن أكون موظفا عند التعطيل والشلل».

بيد ان ردود الفعل الأولية على صرخة سلام، أظهرت وكأنها ذهبت في واد بدليل انه ما ان أنهى كلمته حتى ارتفعت هتافات المعتصمين في ساحة رياض الصلح ضد الحكومة، وحاول بعض هؤلاء إزالة حاجز الأسلاك الشائكة الفاصل بينهم وبين حرس رئاسة الحكومة، لكن فريقا آخر منهم طلب التهدئة بانتظار محادثات مع اللواء محمد خير الأمين العام لمجلس الدفاع الأعلى موفدا من الرئيس تمام سلام، لكن المتظاهرين أصروا على وجوب نزول رئيس الحكومة إليهم، والوقوف معهم، وهو أبدى الاستعداد لذلك، لكنهم رفضوا!

وسرعان ما تصعدت الهتافات المطالبة بإسقاط الحكومة وإسقاط مجلس النواب أيضا، وهو ما أظهر بحسب بعض المحللين ان قضية النفايات تحولت الى سياسية.

وبعد اجتماع لقادة التحرك صدر بيان تلاه احد الناشطين، وفيه ان هذا التحرك موجه ضد الطبقة السياسية كاملة، والجميع يتحمل المسؤولية دون استثناء بمن فيهم تمام سلام، لذلك ندعوه لتقديم استقالته فورا وللصبر حدود. وعطفا على ما حدث بوجه مواطنين عزل، دعا المنظمون الى مظاهرة جديدة مساء امس تحت عنوان «لا لإرهاب سلطة الفساد والعجزة».

وقد أعلنت قناة OTV الناطقة بلسان التيار العوني ان إدارة الإعلام في رئاسة مجلس الوزراء منعتها من تغطية مؤتمر رئيس الحكومة.

وسئل سلام: اذا انت استقلت من يتحمل مسؤولية الناس؟ فأجاب: لندع القوى السياسية تتحمل مسؤولياتها وتتخذ خطوات وقرارات جريئة بعيدا عن المزايدات. أنا في مهمتي حرصت منذ سنة ونصف السنة ومازلت أحرص على القيام بدوري، ومن موقع حيادي بين كل السياسيين متحدث فقط الى بلدي ووطني وعملت بذلك، وقرارتي كلها بعيدة عن المساهمة في الصراع السياسي ومازلت على هذا، واعتمدت التوافق والنفس الطويل، وأمضيت 11 شهرا في تشكيل الحكومة الائتلافية، لكن التوافق لا يعني التعطيل أو شل مصالح الناس.

وندد بما وصفه بـ «النفايات السياسية التي يعاني منها لبنان، محذرا من ان العالم يتجه لإعلان البلاد دولة فاشلة».

وقال: الخميس ستكون جلسة منتجة، اذا لم تكن منتجة لا لزوم لمجلس الوزراء من بعدها، لم أضع جدول الأعمال لنتفرج عليه، وضعته لنخرج بحلول، وحذر من ان الحكومة لن تكون قادرة على دفع الرواتب الشهر المقبل.

وأكد انه لن يسمح بمرور حادث إطلاق النار على المتظاهرين وسيعمل على محاسبة المسؤول.

وعلق وزير الاتصالات بطرس حرب على كلمة سلام بقوله: ان ما قاله يعبر عن رأيي أيضا. وهو ألا يبقى شاهد زور على شل مجلس الوزراء، وأشار الى أهمية كلام سلام عن استيعاب وتفهم الحركة الشعبية ومساندة الحركة الشعبية، وفي الوقت ذاته محاسبة المسؤولين عن العنف الذي جرى ضد المعتصمين، إضافة الى رفضه ان يبقى مجلس الوزراء ناديا للسفسطة السياسية، ولن يرضى ان يبقى مجلس الوزراء مشلولا، وهذا مطلب كل الناس.

وقال: كلام سلام كلام رجل مسؤول.

مصدر وزاري رد الحملة ضد اجتماع مجلس الوزراء يوم الخميس الى عامل خاف غير معلن، وهو انه في ذلك اليوم تكون انتهت مهلة «الاعتراض الرئاسي» على قرار مجلس الوزراء الذي عارضه وزراء العماد ميشال عون وحزب الله وأيدته الأكثرية ويتعلق باعتماد أموال لتغطية تصدير الإنتاج بحرا بعد 92 يوما الأزمة المترتبة على إقفال الطريق السوري. بحيث يصبح القرار نافذ المفعول، ما يكرس حق مجلس الوزراء في اعتماد الأكثرية في مثل هذه القرارات.

وكانت القوى الأمنية استخدمت خراطيم المياه ثم القنابل المسيلة للدموع فالرصاص المطاطي وصولا الى الرصاص الحي في الهواء مساء أمس الأول، بغية منع المتظاهرين من الانتقال من ساحة رياض الصلح المقابلة للسراي الحكومي الى ساحة النجمة، حيث مجلس النواب وفق برنامجهم المسبق، ما أوقع 18 إصابة بين المتظاهرين إضافة الى 35 من قوى الامن الداخلي الذين تعرض بعضهم للرشق بالحجارة وبعصي الاعلام واليافطات.

وبدا واضحا من حجم المعارك والكر والفر بين الشرطة والمتظاهرين الذين انتقلوا بالشعارات، من المطالبة بمعالجة ازمة النفايات التي حولها الفساد السياسي من مشكلة خدماتية إلى مأزق سياسي، إلى المطالبة بإسقاط الحكومة التي يمنع واقع الفراغ الرئاسي والدستوري والسياسي الراهن في لبنان مجرد التفكير بإسقاطها في غياب الظروف الدستورية لقيام حكومة بديلة.

وضبطت كاميرات تلفزة شابا يمسك بيده قاطعة اسلاك شائكة محاولا استعمالها، فتصدى له احد رجال الامن داعيا اياه الى تسليمه القاطعة، او على الاقل الابتعاد عن حاجز الشريط الشائك في الطريق الى السراي، ولما لم يذعن اخطر ورفاقه الى ابعاده عن الشريط ومصادرة القاطعة التي يحملها.

وسجلت الكاميرات اطلاق شعارات سياسية بمكبرات الصوت من جانب اشخاص اعتبرهم الناشطون دخلاء لكنهم لم يكونوا قادرين على مواجهتهم.

من جهته، وزير الداخلية نهاد المشنوق قال ان هناك عناصر عسكرية غير قوى الامن الداخلي استمرت في إطلاق النار.. علما ان شرطة مجلس النواب نفت رسميا تدخلها بالشارع، لكن شهود عيان ذكروا ان عناصر مفصولة لحماية مجلس النواب هم من اطلقوا النار الكثيف تهويلا على المتظاهرين.

ورد عبر مكتبه الاعلامي بأنه سيقطع زيارته الى الخارج ويعود الى بيروت، متعهدا بمحاسبة كل من اطلق النار الحي او المطاطي على اي من المتظاهرين.

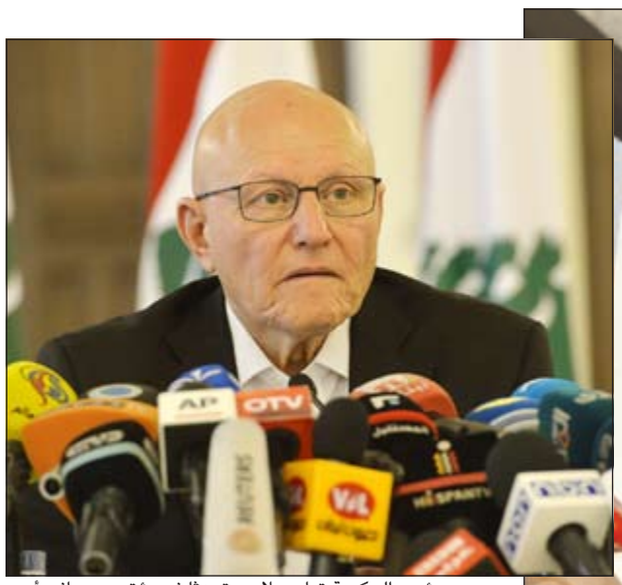

رئيس الحكومة تمام سلام متحدثا في مؤتمر صحافي أمس

متظاهرة لبنانية ترفع لافتة تندد بالطبقة السياسية (محمود الطويل)

جنبلاط: تأييد كامل لسلام

المختارة ـ عامر زين الدين

جدد رئيس اللقاء الديموقراطي النائب وليد جنبلاط تأييده الكامل لرئيس الحكومة تمام سلام الذي تحلى بمسؤولية في موقفه الأخير، خاصة بعقد جلسة قريبة لمجلس الوزراء.

وإذ اكد حتمية مطالب المتظاهرين وصرختهم المحقة والمشروعة، اعتبر أن انحراف التحرك في مساره الأساسي بدخول بعض القوى السياسية عليه في محاولة لركوب الموجة الشعبية، هو ما دفع الحزب التقدمي الاشتراكي للانسحاب رغم تأييده احقية المطالب التي يجب أن تبقى تحت سقف القانون، ورأى أن الأجهزة الأمنية بذلت جهودا استثنائية في حماية الاستقرار وتحقق الإنجازات وآخرها توقيف احمد الأسير، مشيرا الى عمق الأزمة الاقتصادية وخطر الانهيار المالي الذي يتقاطع كموقف مع الرئيس سلام ويؤكد الحرص على حماية الاستقرار الداخلي والسلم الأهلي بأي ثمن تجعل الدخول في مناكفات وسجلات مع هذا الوزير «نهاد المشنوق» او ذاك.

النائب وليد جنبلاط الذي لكتلته وزيرين في الحكومة، أعلن رفضه اسقاط البلاد في فوضى العبثيين، وسحب عناصر الحزب التقدمي الاشتراكي من التظاهرة.

جنبلاط رفض استخدام خراطيم المياه والرصاص المطاطي والحي ضد المواطنين المعترضين على النفايات، لكن اعتبر دخول قوى سياسية على الخط تطالب بإسقاط الحكومة واعتبار المجلس النيابي غير شرعي وغير دستوري هو امر آخر.

ودعا جنبلاط وزير الداخلية نهاد المشنوق الى تحمل مسؤولياته والاستقالة.

عون هنأ الشباب النبيل: كل سلطة لا تملك شرعية الشعب تعمم الفوضى وتضرب الاستقرار

بيروت ـ أحمد منصور

هنأ رئيس تكتل «التغيير والإصلاح» النائب العماد ميشال عون «الشباب اللبناني الذين تظاهروا سلميا وحضاريا، وأثبتوا وعيهم ونضجهم في المناداة بالمطالب الحياتية الملحة والمحقة الذي تؤيد، كما دلوا على مفاصل الخلل في ممارسات الأكثرية الحاكمة».

ودان في بيان «التعرض للمتظاهرين بالعنف وإطلاق الرصاص الحي»، مطالبا «بتحديد المسؤوليات السياسية والمسلكية فورا والمساءلة والمحاكمة، وهو ما لن نتساهل فيه وسنبقى عليه خطواتنا اللاحقة».

وحذر «الأكثرية الحاكمة وأجهزتها كافة من استغلال هذه الحركة الاعتراضية النبيلة لتحقيق مكاسب سياسية والاستحواذ على دلالات هذه الحركة، للإمعان في تسلط هذه الأكثرية وإنكار الشراكة الوطنية».

وختم: «كل سلطة لا تملك شرعية الشعب الذي ينتخبها ولا تتقيد بقانونية القرارات الصادرة عنها، إنما تعمم الفوضى وتضرب الاستقرار».

وفي بيان حمل عنوان «بيان 2» بعد مؤتمر سلام قال: كلام الاحتواء العقيم لن يمر دون رد مناسب في مجلس الوزراء وخارجه على مستوى الشعب.

وقال «البيان 2» أولا: «ان البيان رقم 1 الصادر بصوت العماد عون قبل المؤتمر الصحافي لرئيس الحكومة يصلح تماما لما بعده نصا وروحا».

ثانيا: ان الحكم ليس هيبة وحسب ولا سلطة فقط بل هو أولا شرعية تنبثق من احترام المواثيق والدستور والقانون.

ثالثا: يؤكد العماد عون ان مؤتمر العجز المقيم وكلام الاحتواء العقيم ومحاولة الابتزاز المهين لن يمر دون رد مناسب في مجلس الوزراء وخارجه خاصة على مستوى الشعب صاحب السيادة، ومصدر كل سلطة والذي منعه فريق الأكثرية الحكومية من اي محاسبة منذ إلغاء حقه في الانتخاب الديموقراطي والدستوري. والشعب هو المدعو الى التعبير عن حقيقة تطلعاته في كل مجال وساحة».

«14 آذار»: حل أزمة النفايات شيء والانقلاب على النظام شيء آخر

بيروت ـ وكالات: دعت الأمانة العامة لقوى 14 آذار الحكومة الى الاجتماع الفوري لمعالجة أزمة النفايات، لافتة إلى أن «التقصير وسوء الإدارة اللذين أحاطا بمسألة معالجة النفايات من قبل الحكومة أمر لا مبرر له». كما اعتبرت أن «الاعتصام السلمي الديموقراطي لحل أزمة وطنية تتمثل اليوم في أزمة النفايات شيء، والانقلاب على النظام شيء آخر، وانها تؤيد كل مطلب حيوي يحسن حياة اللبنانيين» وأعلنت «وقوفها الواضح والصريح في وجه كل من يريد ادخال لبنان في مجهول دستوري وسياسي وأمني، من خلال اسقاط الحكومة التي تمثل آخر معلم للشرعية اللبنانية»، داعية «الجميع الى انتخاب رئيس للبلاد فورا، ينقذ لبنان من الأزمة التي يتخبط فيها».

وكشفت انها «ستقوم باتصالات داخل فريق 14 آذار، ومع كل الإرادات الوطنية الطيبة والصادقة من أجل حماية الدستور والدولة والشرعية اللبنانية»، مؤكدة ان «استغلال النوايا الحسنة للبنانيين من قبل أحزاب أو تيارات أو شخصيات أو حشد شعبي أمر مرفوض، وسيقف جميع اللبنانيين في وجهه، دفاعا عن الشرعية اللبنانية المتمثلة في الدستور ووحدة المؤسسات المدنية والعسكرية».

اتفاق «هش» لوقف إطلاق النار في «عين الحلوة» بعد سقوط 3 قتلى

بيروت ـ وكالات: تزامنا مع الحراك الشعبي الذي خرج في بيروت أمس تنديدا بأزمة النفايات، تجددت الاشتباكات أمس الأول في مخيم عين الحلوة في مدينة صيدا وأسفرت عن سقوط ثلاثة قتلى على الاقل، ووسط معلومات عن سقوط ثلاثة جرحى في اشتباكات جديدة أمس، ذكرت وسائل اعلام لبنانية رسمية ان اللجنة الامنية الفلسطينية العليا المشرفة على امن المخيمات اتفقت على وقف اطلاق النار في مخيم (عين الحلوة) للاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان.

وقالت الوكالة الوطنية للاعلام الرسمية إن اللجنة الأمنية التي ضمت ممثلين عن مختلف الفصائل في مخيم (عين الحلوة) طلبت سحب جميع المسلحين من الشوارع ونشر القوة الأمنية لاعادة الهدوء وضبط الامن في ارجاء المخيم.

وكانت القوى الفلسطينية اتفقت امس الأول على عقد هدنة تبدأ مع منتصف الليل لوقف الاشتباكات التي اندلعت بين مسلحين من حركة (فتح) ومسلحين ينتمون الى تنظيم (جند الشام) الا ان اطلاق النار استمر حتى صباح أمس وطال وحدات الجيش اللبناني ما ادى الى ارتفاع عدد القتلى الى ثلاثة.

وطال اطلاق النار وحدات الجيش اللبناني. وقالت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية إن الجيش المنتشر عند مدخل المخيم رد على مصادر النيران وعزز قواته واجراءاته الأمنية حول المخيم.

وأضافت أن رصاص القنص الغزير أصاب أيضا عددا من أحياء مدينة (صيدا) المجاورة للمخيم كما سقطت قذائف في احدى ساحات المدينة ما دفع القوى الأمنية إلى إغلاق طريق رئيسية في المدينة.

من جانبه، قال قائد المقر العام لحركة تحرير فلسطين (فتح) في لبنان اللواء منير المقدح في تصريح لكونا أن إطلاق النار لم يتوقف في مخيم (عين الحلوة) للاجئين الفلسطينيين جنوب لبنان ما أدى إلى ارتفاع عدد القتلى الى ثلاثة وعدد الجرحى الى اكثر من 20 شخصا.

واعتبر المقدح ان الحل يكمن باعتقال وتسليم من حاولوا العبث بأمن المخيم خلال الفترة الاخيرة «وتورطوا في عمليات اغتيال ومحاولات اغتيال لقادة من حركة (فتح) داخل المخيم».

من جهتها، اعلنت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إن الاتصالات الحثيثة التي أجرتها مع «كافة الجهات والأطراف اللبنانية والفلسطينية»، أسفرت عن اتفاق لوقف النار، يجري العمل على تثبيته.

وقالت في بيان، وصل وكالة الأناضول نسخة منه اليوم الأحد، إن قيادة تحالف القوى الفلسطينية والإسلامية والفعاليات الشعبية والأهلية اتفقوا على وقف إطلاق النار في مخيم عين الحلوة.

وأضافت الحركة:« أثمرت الاتصالات عن وقف إطلاق النار، يبدأ سريانه من مساء أمس (الساعة السابعة ليلا) ونعمل على تثبيته حفاظا على أمن المخيم، واستقراره وحرصا على السلم الأهلي في صيدا ومخيماتها».

عناصر من مؤيدي حركة «فتح» الفلسطينية يحتمون خلال الاشتباكات في مخيم عين الحلوة (رويترز)